



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول (دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين)

حسن عبد الهادي زاير



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تممّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول (دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين)

الباحث حسن عبد الهادي زاير*

مقدمة

تمثل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات (Brain Drain) أو استنزافها مصدر قلق كبيراً للدول المصدرة لها، بحيث تكون في أمس الحاجة إليها للخروج بها من أزمتها والمساعدة في رفع معدلات نموها الاقتصادي.

وتشكل تلك الظاهرة مشكلة حقيقية يواجهها مجتمعنا العراقي في ظروفه الراهنة، إذ خسر العراق خلال التسعينيات من القرن الماضي مئات -أو آلاف- الكفاءات التي وجد بعضها مستقراً لها في مجتمعات أوروبية أو في بلدان أخرى، وبعد العام ٢٠٠٣ ازداد تدفق الكفاءات تحت ظروف قاهرة طارئة أبرزها الأوضاع الأمنية وعدم توافر ملاذ آمن؛ وهو ما شكل خسارة فادحة لم يشهدها تاريخ العراق الحديث.

وتركز الأهداف الرسمية والشعبية اليوم في بناء دولة تأخذ دورها التنموي الإقليمي والعالمي بما يتلاءم وثقلها السياسي والاقتصادي، إذ تصطدم هذه الأهداف بمأساة الهجرة وتسرب العناصر الفاعلة القادرة على بناء هذا البلد؛ وهذا الأمر يعني هدر الجهود والموارد المادية التي خصصها العراق لهم؛ كي يتحولوا إلى كفاءات أصبحت الآن في خدمة الدول الأجنبية التي تحتضنهم.

* موظف في قسم الكفاءات العراقية بوزارة الهجرة والمهجرين.

وقد أدى التطور في المجالات الصناعية والتكنولوجية والثقافية وعالم الاتصالات الحديثة في العالم إلى استخدام الدول المتقدمة وسائل وطرق متعددة لجذب الكفاءات من خلال تقديم المغريات المادية وغير المادية وعرضها؛ من أجل الهجرة والبقاء والعمل لصالحها، وبالمقابل فقدان الدول -ومنها العراق- لخبراتها.

ولا بد من دراسة مشكلة عودة الكفاءات العراقية من قبل جميع المعنيين كأفراد مسؤولين عن المستوى التشريعي والتنفيذي، وكمؤسسات متضررة من هذه الظاهرة، من خلال أبعادها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها، وتحديد المشكلات الرئيسة التي تواجه عودة الكفاءات، وما الحلول والمقترحات الجذرية لهذه المشكلة.

الجانب العملي

بيانات واقع حال الكفاءات العراقية العائدة وتحليلها

(٢٠١٨-٢٠٠٣)

مقدمة

استند البحث إلى بيانات حقيقية للكفاءات العراقية المسجلة لدى وزارة الهجرة والمهجرين البالغ عددها (٣٩٣٣) كفاءة عائدة إلى العراق خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، وقد تُحَصِّل على هذه البيانات من دائرة المعلومات والبحوث بوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وحلّلت بالبرنامج الإحصائي (SPSS version 20.0).

ويتمثّل مجتمع البحث بالكفاءات العراقية العائدة إلى أرض الوطن والمسجلة في فروع وزارة الهجرة والمهجرين ومكاتبها، حيث أُخذت عينة البحث من قاعدة البيانات الرئيسة في دائرة المعلومات والبحوث، التي تحتوي على بيانات خاصة بالعائدين وبحسب فئات العودة التي تتمثل بالآتي:

- العائدون من النزوح الخارجي.
- العائدون من النزوح الداخلي.
- العائدون من المهجرين المسفرين.
- العائدون من المهاجرين.
- المندمجون، والمستقرون، والعائدون من الكفاءات.

مصادر البيانات:

إن الكفاءات العراقية سواء العائدة منها أو التي ما تزال مهاجرة هي إحدى فئات عناية وزارة الهجرة والمهجرين على وفق ما جاء في قانون الوزارة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ المنشور في جريدة الوقائع العراقية ليوم (١١) كانون الثاني لسنة ٢٠١٠، وبحسب ما جاء في المادة الثانية الفقرة الثالثة والفقرة الخامسة حيث تدخل الكفاءات العراقية ضمناً في هاتين الفقرتين.

مؤشرات البحث:

لقد تناول البحث (٨) مؤشرات تمثل تحليل واقع الهجرة العائدة من الكفاءات للعراق التي تُحصّل عليها من بيانات حقيقية من دائرة المعلومات والبحوث، إذ اختيرت هذه المؤشرات بسبب توافر بياناتها المطلوبة التي تُحصّل عليها من قاعدة بيانات الوزارة المذكورة والتي سجلت خلال المدة ٢٠٠٣ حتى نيسان ٢٠١٨. وإن المؤشرات المحددة، هي:

١. القومية.
٢. الديانة.
٣. التحصيل الدراسي (دبلوم عال، الماجستير، الدكتوراه).
٤. عدد أفراد الأسرة.
٥. المحافظة العائدة إليها الكفاءة.
٦. بلد الهجرة.

٧. أسباب العودة إلى العراق:

- تحسين الوضع الأمني.
- تغيير الوضع السياسي.
- مضايقات من المجتمع المضيف أو الدولة المضيفة.
- غالبية السكان من المذهب نفسه.
- تحسين الوضع المعيشي.
- الحصول على وظيفة أو عمل.
- غلاء المعيشة في الخارج.

٨. تأريخ الهجرة.

السمات الديموغرافية والاجتماعية للعائدين من الكفاءات إلى العراق

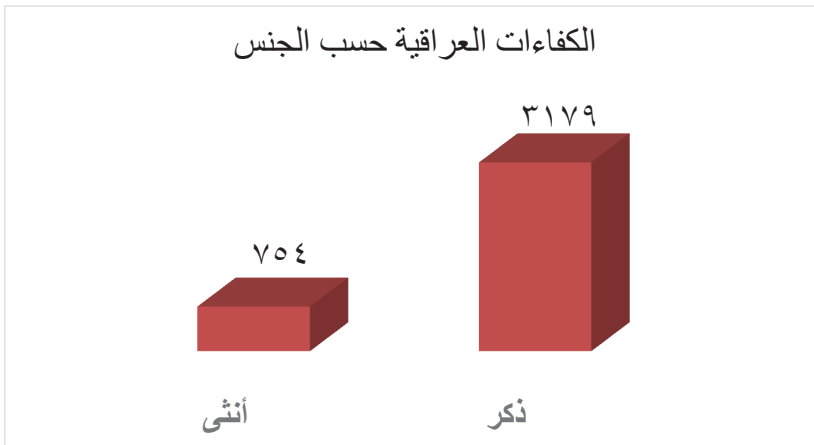
العائدون من الكفاءات حسب الجنس:

تشير البيانات الخاصة بالعائدين من الكفاءات من الخارج إلى ارتفاع نسبة الذكور إذ بلغت (٨٠,٩٪) من إجمالي العائدين من الخارج مقابل (١٩,١٪) للإناث، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١) العائدون من الكفاءات حسب الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
٨٠,٩٪	٣١٧٩	ذكر
١٩,١٪	٧٥٤	أنثى
١٠٠٪	٣٩٣٣	المجموع

شكل (١) التوزيع النسبي للعائدين من الكفاءات حسب الجنس



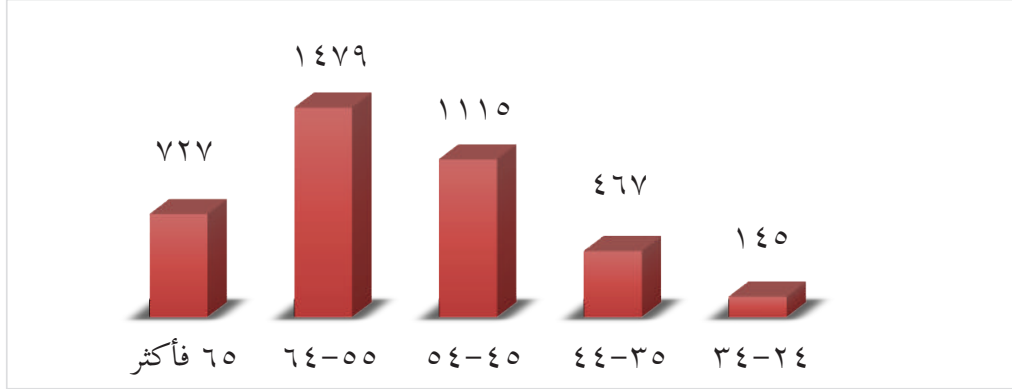
العائدون من الكفاءات من الخارج إلى العراق حسب العمر:

وتتسم خصائص العائدين من الكفاءات من الخارج إلى العراق بأنها تتأثر بالتركيب العمري، إذ بلغت نسبتهم ممن هم بين الأعمار (٦٤-٥٥) سنة (٣٧,٦٪)، والأعمار بين (٤٥-٥٤) سنة (٢٨,٣٪)، ولمن أعمارهم (٦٥) سنة فأكثر (١٨,٥٪)، ونسبة من أعمارهم بين (٣٥-٤٤) سنة (١١,٩٪)، أما من كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٤-٣٤) سنة فكانت نسبتهم (٣,٧٪)؛ وهذا يدل على أن أغلب المهاجرين من الكفاءات كانت الفئتين (٥٤-٤٥) (٦٤-٥٥) سنة، ضمن جيل الستينيات والخمسينيات بسبب الظروف التي مرّ بها العراق قبل العام ٢٠٠٣ من جهة، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠٠٦ من جهة أخرى؛ ويدل هذا المؤشر على أن أغلب العائدين هم قرييون من عمر التقاعد ويحاولون العودة لغرض الحفاظ على حقوقهم التقاعدية.

جدول (٢) العائدون من الكفاءات حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
٣٤-٢٤	١٤٥	٣,٧٪
٤٤-٣٥	٤٦٧	١١,٩٪
٥٤-٤٥	١١١٥	٢٨,٣٪
٦٤-٥٥	١٤٧٩	٣٧,٦٪
٦٥ فأكثر	٧٢٧	١٨,٥٪
المجموع	٣٩٣٣	١٠٠٪

شكل (٢) التوزيع النسبي للعائدين من الكفاءات من الخارج حسب العمر



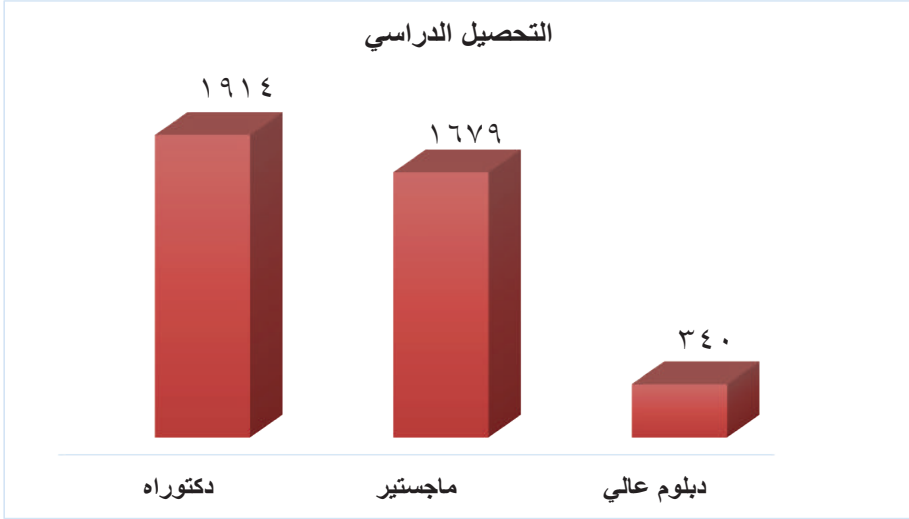
العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الحالة التعليمية:

تتسم خصائص العائدين من الكفاءات من الخارج إلى العراق بمستوى تعليم عالٍ جداً، بحيث إن أغلبهم من الحاصلين على مؤهلات علمية عالية، وقد بلغت نسبة العائدين من الخارج الحاصلين على (الدكتوراه) (٤٨,٨٪) من إجمالي العائدين من الكفاءات، ثم يليها الحاصلون على (الماجستير) (٤٢,٨٪)، ثم الحاصلون على مؤهل علمي (دبلوم عال) (٨,٤٪).

جدول (٣) العائدون من الكفاءات حسب الحالة التعليمية

النسبة المئوية	العدد	الشهادة
٨,٤٪	٣٤٠	دبلوم عال
٤٢,٨٪	١٦٧٩	ماجستير
٤٨,٨٪	١٩١٤	دكتوراه
١٠٠,٠٪	٣٩٣٣	المجموع

شكل (٣) التوزيع النسبي للعائدين من الكفاءات من الخارج حسب الحالة التعليمية



العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة:

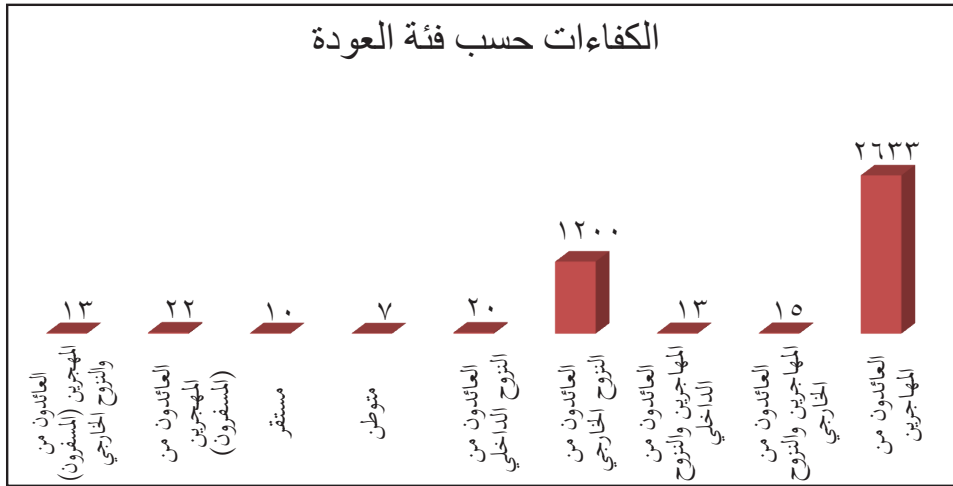
بلغت نسبة الأفراد العائدين من الكفاءات المهاجرة خارج العراق أعلى نسبة (٦٦,٩٪) ويعود السبب إلى تحسن الوضع الأمني في العراق، وكذلك تغيّر الأوضاع السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وكما في الجدول رقم (٤):

(٤) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة

النسبة المئوية	العدد	العائدون
٦٦,٩٪	٢٦٣٣	العائدون من المهاجرين
٠,٤٪	١٥	العائدون من المهاجرين والنزوح الخارجي
٠,٣٪	١٣	العائدون من المهاجرين والنزوح الداخلي

١٢٠٠	٣٠,٥%	العائدون من النزوح الخارجي
٢٠	٠,٥%	العائدون من النزوح الداخلي
٧	٠,٢%	متوطن
١٠	٠,٣%	مستقر
٢٢	٠,٦%	العائدون من المهجرين (المسفرون)
١٣	٠,٣%	العائدون من المهجرين (المسفرون) والنزوح الخارجي
٣٩٣٣	١٠٠%	المجموع

شكل (٤) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب فئة العودة



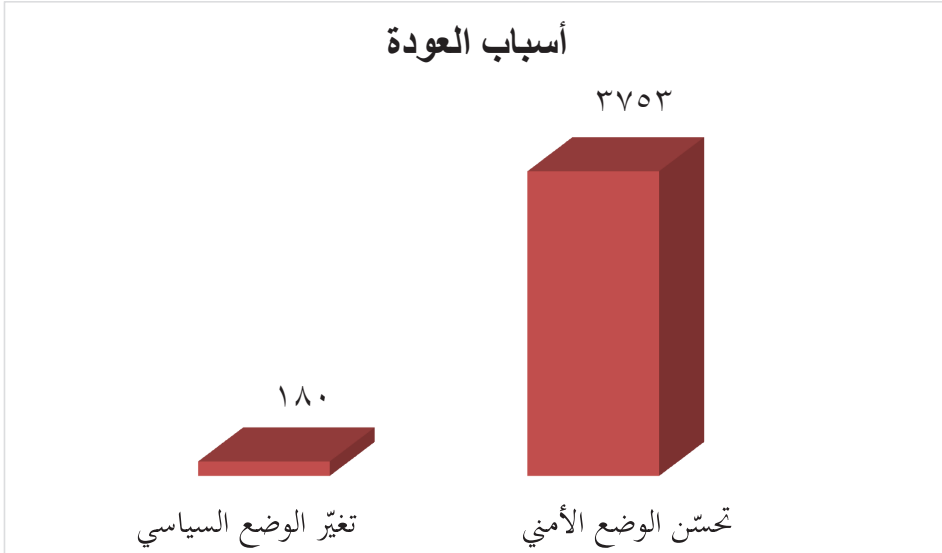
العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة العراق:

أظهرت النتائج أن (٩٥,٤٪) من العائدين من الكفاءات العراقية سببه تحسن الوضع الأمني في العراق والبقية كانت بسبب تغيّر الظروف السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

جدول (٥) العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة إلى العراق

أسباب العودة إلى العراق	العدد	النسبة المئوية
تحسّن الوضع الأمني	٣٧٥٣	٩٥,٤٪
تغيّر الوضع السياسي	١٨٠	٤,٦٪
المجموع	٣٩٣٣	١٠٠,٠٪

شكل (٥) العائدون من الكفاءات حسب أسباب العودة العراق



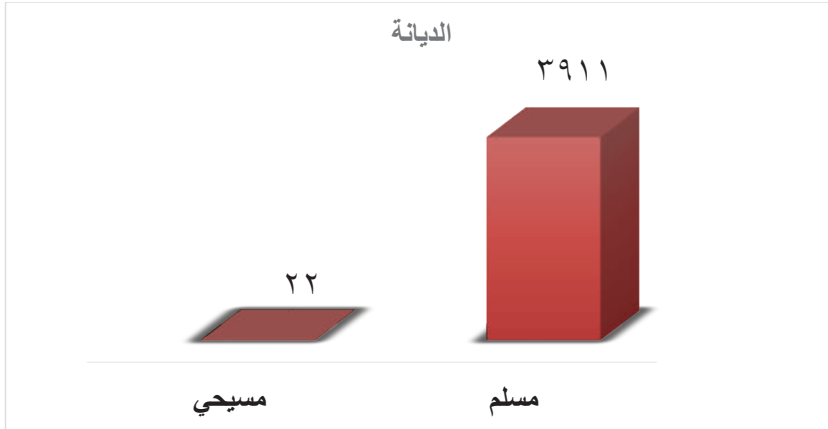
العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة:

تشير بيانات العائدين من الكفاءات إلى أن الغالبية العظمى من الأفراد العائدين هم من المسلمين، ونسبة قليلة جداً من المسيحيين، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٦) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة

النسبة المئوية	العدد	الديانة
٩٩,٤%	٣٩١١	مسلم
٠,٦%	٢٢	مسيحي
١٠٠,٠%	٣٩٣٣	المجموع

شكل (٦) العائدون من الكفاءات من الخارج حسب الديانة



العائدون من الكفاءات حسب المحافظة:

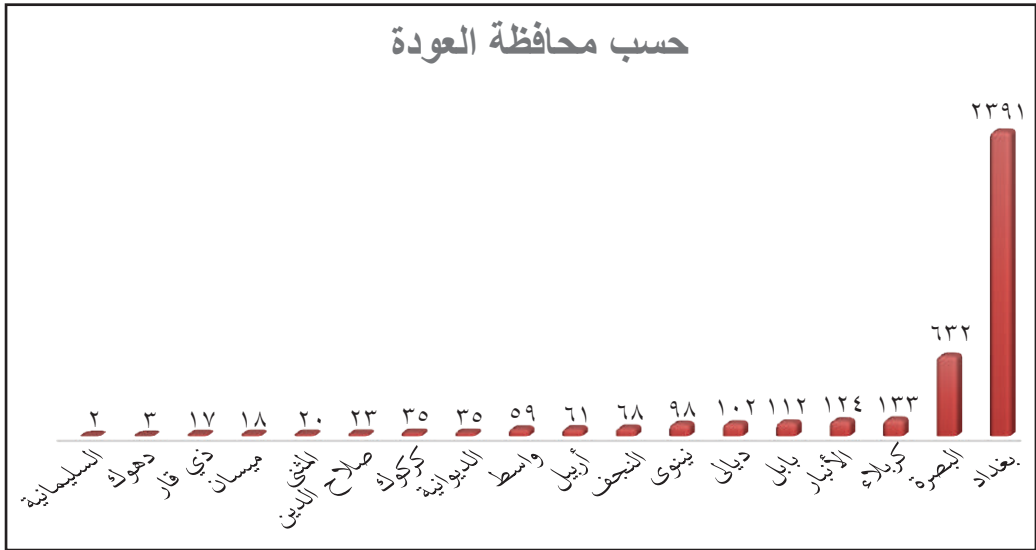
أظهرت النتائج أن محافظة بغداد سجلت أعلى نسبة من العائدين من الكفاءات (٦٠,٧٪) تليها محافظة البصرة (١٦,١٪)، إذ يمكن الاستنتاج بأن محافظة بغداد كانت من أكثر المحافظات التي تعرضت للعنف الطائفي وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٧) العائدون من الكفاءات حسب محافظة العودة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بغداد	٢٣٩١	٦٠,٧٪
البصرة	٦٣٢	١٦,١٪
كربلاء	١٣٣	٣,٩٪
الأنبار	١٢٤	٣,٢٪
بابل	١١٢	٢,٨٪
ديالى	١٠٢	٢,٥٪
نينوى	٩٨	٢,٤٪
النجف	٦٨	١,٦٪
أربيل	٦١	١,٦٪
واسط	٥٩	١,٥٪
الديوانية	٣٥	٠,٩٪
كركوك	٣٥	٠,٩٪
صلاح الدين	٢٣	٠,٦٪

المتنى	٢٠	٠,٥%
ميسان	١٨	٠,٤%
ذي قار	١٧	٠,٤%
دهوك	٣	٠,٠%
السليمانية	٢	٠,٠%
المجموع	٣٩٣٣	١٠٠,٠%

شكل (٧) العائدون من الكفاءات حسب محافظة العودة



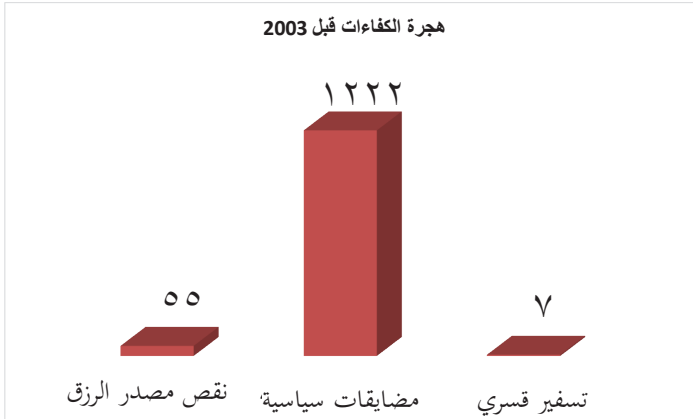
أسباب الهجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج قبل عام ٢٠٠٣:

أظهرت النتائج أن المضايقات السياسية التي اتبعتها النظام السابق هو السبب الأول في هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، ثم يأتي بعد ذلك نقص مصادر الرزق، والتهمجير القسري، والجدول (٨) والشكل (٨) يوضحان ذلك:

جدول (٨) يوضح أسباب هجرة الكفاءات قبل عام ٢٠٠٣

النسبة المئوية	العدد	٢٠٠٣ هجرة الكفاءات قبل
٠,٢%	٧	تسفير قسري
٣١,١%	١٢٢٢	مضايقات سياسية
١,٤%	٥٥	نقص مصدر الرزق
٣٢,٧%	١٢٨٤	المجموع

شكل (٨) يوضح أسباب هجرة الكفاءات قبل عام ٢٠٠٣



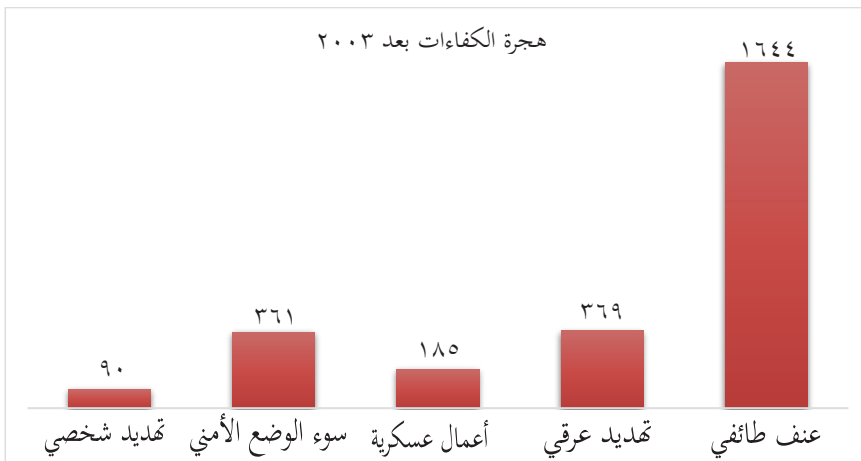
أسباب هجرة الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣:

تشير النتائج إلى أن العنف الطائفي الذي جاء نتيجة الفراغ الأمني بعد (٩ نيسان عام ٢٠٠٣) كان السبب الأكثر في هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، والجدول (٩) والشكل (٩) يوضحان ذلك:

جدول (٩) يوضح أسباب الهجرة بعد عام ٢٠٠٣

النسبة المئوية	العدد	هجرة الكفاءات بعد ٢٠٠٣
٤١,٨%	١٦٤٤	عنف طائفي
٩,٤%	٣٦٩	تهديد عرقي
٤,٧%	١٨٥	أعمال عسكرية
٩,٢%	٣٦١	سوء الوضع الأمني
٢,٢%	٩٠	تهديد شخصي
٦٧,٣%	٢٦٤٩	المجموع

الشكل (٩) يوضح أسباب الهجرة بعد عام ٢٠٠٣



جدول رقم (١٠) العودة حسب المحافظة حتى العام ٢٠١٤

الجموع	المحافظة العائدة إليها الكفاءة															
	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	الديوانية	المتن	ذي قار	ميسان	البصرة	
دهوك	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤
نينوى	١	١	١	٢	١	٦٩	٣	٠	٠	١	١	٢	٠	٠	١٣	٩٦
السليمانية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
كركوك	٤	٠	٠	٠	٠	٢٢	٥	٤	٢	٠	٤	٥	٤	٢	١	٥٣
أربيل	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
ديالى	٥	٠	٠	٠	٧	٧٩	٢	٠	٣	١	١	٠	٠	١	١٣	١١٥
الأنبار	٣	١	٢	٨	٢	١٣٩	١	٥	٣	٤	٥	٢	٠	٢	١٨	١٩٧
بغداد	٣٥	١٠	٣	٢٤	٦٤	٧٦٦	٣	١٨	١٢	١٠	١٨	١١	٣	١٨	٦٤	١,٠٩٩
بابل	١	١	٠	٣	٢	١٠١	١	٣	٠	١	١	٠	٢	١	٧	١٢٤
كربلاء	٠	٠	٠	٠	١	٢٤	٨	٥	٦	٠	٢	١	٠	٠	١	٤٨
واسط	١	١	٠	٠	١	٦٣	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٧٠
صلاح الدين	١	٠	٠	١	٠	١٩	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢٥
النجف	٤	١	٠	٢	٠	٥٣	٣	٥	٠	٠	٠	١	١	٣	٣	٧٦
الديوانية	٢	١	٠	٣	٠	٤٦	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٢	٥٩
المتن	٠	٠	٠	١	١	٢١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢٧
ذي قار	١	٠	٠	٣	٥	٦٤	٩	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٨٧
ميسان	١	٠	٠	٢	١	٦٤	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٨٢
البصرة	٨	٥	٢	٤	٢١	١٢٣	٤	٢	١	٠	٦	٢	٠	٢	١٥	١٩٥
	٦٧	٢١	٨	٥٦	١٠٦	١,٦٥٩	٧٣	٤٧	٢٩	٢٠	٣٩	٢٥	١٢	٣١	١٥٤	٢,٣٦٠

جدول رقم (١١): العودة حسب بلد الهجرة من مختلف أنحاء العالم حتى العام ٢٠١٤

بلد الهجرة	دهوك	موصل	السليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	الديوانية	المتن	ذي قار	ميسان	البصرة
هولندا		٥		٢	١	٣		١٢	٤	٢	٢	٢	٢	١		١	١	٥
السويد		٣		١		٦	١	٤٤	٩	٣	٣		٥	٥	٢	٧	٣	٦
فلندا						١			١					١			١	٣
أمريكا		٣		١			١	١٣	٥	٣		١	١		١		٣	٩
بولندا								٦	٢					١		١	٢	
ألمانيا		٢		٣		٢	٣	٣	٧	١	٣	١	٢	١		٣	٤	١
هنكاريا						١		٤								١		
بريطانيا	٣	١	٥			٥	٣	٥٦	٨	٤	٢	١١	٧	٣	٥	٧	١٨	
رومانيا						٢	٣	١	٤		٣			١			١	١
نيوزلندا						١		٦				١		١			١	
الدنمارك				٢		٢	٢	١	١	١	١	١	٢		٣	١	٣	٣
بلغاريا		١					٢	٥				١	١					١
باكستان																١		١
كندا		٢		٥	١		١	٣٢	١	٣	٢	٤	٤	١		٦	٢	٨
فرنسا		١		١		٢		٦				٣		٢		١	١	٢
يوغسلافيا								١										
ماليزيا		٤				٤	٥	٤٤	٢			١		١		١	١	٢
سويسرا		١							١									
أستراليا		١						٨	٣		١	١	٢	١	٢	٢	١	٥
أوكرانيا				١				٧				١	١					٢
تركيا	١			٤				٣	١			١	١					
روسيا						٨		١٨	١		١	١	١	١	١		١	٢
الهند						٢	٢	٤	٢									١

المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول

																					بولونيا	
																						الجيك
٢		٢																				إيطاليا
																						إندونيسيا
																						النمسا
																						اليونان
																						غينيا
																						أسبانيا
																						بلاروسيا
																						آيرلندا
																						جنوب أفريقيا
																						سلوفاكيا
																						كوريا الجنوبية
																						اليابان
																						بلجيكا
																						كرواتيا
																						فنزويلا
																						كينيا

جدول رقم (١٢): العودة من الدول العربية حتى العام ٢٠١٤

بلد الهجرة	دهوك	نينوى	السليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	الديوانية	المتن	ذي قار	ميسان	البصرة
سوريا		٧		٢		٩	٥٣	١٦٢	٩	٣	٦	١	٤	١	١	٢	٤	١
اليمن		٩		٢		٧	٢٥	٧٥	١	٦	٨	٥	٧	٥	٢	١	٥	١٦
الأردن		٨		٤		٨	٢٧	١٢	٥	٢	٧	١	٣	٦	١	٧	٧	١٧
الإمارات		٥		٣		٨	١١	٦٧	٨	٣	٢	١	٥	٣	١	١	٢	١٨
ليبيا	١			١١		٢٨	٣٨	٢٢٩	٢٨	١٦	١٦	٣	١٦	١٣	٦	٢٢	٢٢	٤١
سلطنة عمان				١		٦	٥	٣٢	٢		٢	٢	٢	٢	١	٣	١	٣
مصر		٣		٢		٣	٤	٣٧	٢		٢	٢	١	١		١		
قطر							٢	٤			١							
السعودية						١	٢	٢				١				١		
السودان		٣					١	٧	١					١		١		
البحرين							٣											
تونس						١	١		١							١		
لبنان							٢									١		
الجزائر		١					١	٢									١	١
المغرب							٢											
الكويت							٢									١		
موريتانيا							١											

التحليل

أصبح للهجرة تداعيات سلبية تمس الوطن والتنمية بمفهومها الشامل ولاسيما مع تنامي هجرة الكفاءات، وإن التغيّرات في تكنولوجيا العمل والمعلومات قد زيّدت الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، والتركيز على الكفاءات المتخصصة ذات المستوى العالي؛ مما يعد إهداراً لأحدى المرتكزات الوطنية التي أنفقت عليها استثمارات كبيرة لإعدادها.

أن نسبة هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، قد تفاقمت بسبب التداعيات الأمنية كما تبين وإن الأرقام والإحصائيات التي ذُكرت خلال البحث واستقطاب الدول الغربية لهذه الأعداد من الكفاءات ما هما إلا دليل واعتراف من هذه الدول بإمكانيات هذه الكفاءات وقدراتها على التعامل الحاصل في التكنولوجيا من كل الجوانب. وعلى الرغم من تلميح بعضهم إلى وجود آثار إيجابية لهجرة الكفاءات التي من أهمها التحويلات المالية، لكن هذه الأموال لا تضاهي ما يفقده العراق من طاقات ذات مستوى تعليمي عالٍ يصعب تعويضها، وإن لظاهرة هجرة الكفاءات آثاراً سلبية، فهي تقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية في العراق وتسبب خسائر مادية، فضلاً عن استنزاف الثروة البشرية التي لا تقدر بثمن، وهي الثروة الأعلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية مستدامة حقيقية متينة الأساس قابلة للتطور والاستمرار، وجميعها تنعكس على الاقتصاد العراقي.

وإن النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات على المدى الطويل تؤدي إلى انخفاض الرصيد المعرفي الذي ينبجم عنه اضمحلال وتدنٍ لمجتمع الكفاءات في العراق.

ولم تبق هجرة الكفاءات مجرد ظاهرة اجتماعية بل أضحت في السنوات الأخيرة سوقاً كبيرة للربح السريع؛ بسبب طبيعة نظام العولمة والقوى المحركة لها في سوق عالمية للبحث عن الكفاءات المبدعة، لتجعل منه أحد المشاريع المهمة المدرة للدخل، وتوفّر الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا الملايين

من الدولارات نتيجة لهجرة الكفاءات إليها من دون أن تكلفها أي شيء في تنشئتها وتدريبها، بينما يخسر العراق المليارات نتيجة لتحمله تنشئة هذه الكفاءات وتدريبها وتعليمها من دون أن يستفيد منها، وهي -عادةً- أفضل العناصر القادرة على الإنتاج الفكري والعلمي وعلى الاختراع والابتكار.

ويشكل عامل عدم استقرار الوضع الأمني هاجساً مزعجاً للكفاءات العراقية في (الداخل والخارج)، ويعد عاملاً رئيساً في زيادة نسبة الطلب على الهجرة إلى الخارج، وهو أيضاً سبب رئيس لتأخر اتخاذ قرار العودة؛ ومن هنا تأتي حتمية التعامل المهني والجاد لحسم هذا الملف، ومن ضمنهم الكفاءات من قبل الجهات الرسمية المختصة العراقية.

إن المستفيد الأول والأخير من هجرة الكفاءات هي الدول الغربية، ففي الوقت الذي تستفيد هذه الدول من هذه الكفاءات لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، تبقى الدول العربية -ومنها العراق- متفرجة؛ وبالتالي زيادة الفجوة العلمية والتكنولوجية وبقاؤها بحالة تبعية وتحلف. وإن هناك علاقة مهمة ذات تأثير متبادل بين التنمية وهجرة الكفاءات، ففي حال استمرار عجز الدول عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة فإن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ستظل معطلة ومتعثرة، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات وحرمان العراق من ملاكاته القادرة على تطويره.

الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات

المبحث الأول: صياغة الاستراتيجية

يستخدم الحوار الذي يجري في مختلف دول العالم -ومنها العراق- بشأن التدابير والسياسات التي يمكن اتباعها للتصدي لهجرة الكفاءات أو الحد منها، فلا بد من الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت مواجهة هذه الظاهرة وتطوير أوطانها، والتي أضحت من أعظم الدول المتقدمة في العالم فمن خلالها يمكن اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة التي تتسم بالنظرة الشاملة في معالجة الظاهرة التي تشارك في التنمية التي قد تساعد في حل المشكلات والأزمات (السياسية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها)، وهناك العديد من الآليات التي قد تساعد في جذب الكفاءات المهاجرة، وعلى رأسها وضع سياسة تعتمد على الحوار تبدأ بالقضاء على الأسباب التي دفعت تلك الكفاءات للهجرة إلى الخارج؛ وبالتالي وضع آلية للمساعدة في التشخيص الدوري لهذه الأسباب؛ الأمر الذي سيمكن من وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الظاهرة أو الحد منها، ووضع وسائل ومقترحات فعالة في هذا الصدد.

وستبحث الدراسة هذه الظاهرة من خلال اقتراح (صياغة الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات واستقطابها) ولاسيما أن المحاولات المبذولة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات فضلاً عن استقطابها لم تصل إلى مستوى صياغة استراتيجية وطنية متكاملة بمعناها الهرمي والنسقي الذي يؤسس لاستراتيجية وطنية تتفرع منها استراتيجيات فرعية أخرى، ولم تعد تلك المحاولات كونها قرارات خاضعة لمزاجية السلطة المختزلة بشخص واحد.

وبعد عام ٢٠٠٣ أفرزت تلك المرحلة من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أدت إلى استمرار هجرة الكفاءات العراقية وتفاقمها، وتلكؤ الراغبين منهم بالعودة إلى الوطن.

أولاً: المرتكزات الأساسية لصياغة الاستراتيجية:

لا يمكن صياغة أي استراتيجية دون استيعاب حقيقي لمسار الظاهرة المعالجة وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة بها؛ ومن هنا أستطيع أن أؤكد أن استعارة الاستراتيجيات لدول أخرى أو محاولة تقمصها توقع الدولة وواضعي الاستراتيجيات بما أطلق عليه الدكتور سعد العنزي (الاستنساخ البيروقراطي) (العنزي، نماذج القيادة، ٢٠١٥، ٤٥٢)، إذ إن من أهم المرتكزات الأساسية للاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات هو انطلاقها الواقعي من:

أ- الرؤية الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

لقد بنيت هذه الاستراتيجية من حقيقة ثابتة تتمثل بأن الكفاءات العلمية العراقية هي رأس مال بشري مهم، فهم الثروة الحقيقية للعراق؛ لذلك استهدفت القوى المعادية والظلامية أعاققتهم أو القضاء عليهم؛ لمنعهم من امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا؛ وعليه شهد المجتمع الأكاديمي العراقي تراجعاً كمياً ونوعياً لأصحاب الكفاءات العلمية بحيث أصبحت القاعدة العلمية والتكنولوجية ضعيفة، ويبدو أن المستقبل قائم بالنسبة إليهم في حال لم تتخذ إجراءات وتغييرات جذرية سريعة. وانطلاقاً من المحافظة على هذه الثروة وإيجاد أفضل السبل والوسائل لحماية هذه العقول وتعزيز قدراتها العلمية، يرى الباحث أن العراق يمتاز بامتلاكه معظم العوامل التي تعد ضرورية لانطلاق أي نهضة علمية نحو القوى البشرية المؤهلة، وتوفير الأموال، والموارد اللازمة لها.

ولكن الحقيقة المؤلمة هي أن القلق السياسي والاضطهاد الفكري إبان النظام السابق، وأعمال العنف والإرهاب الناجمة من تردي الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٣ قد هدمت الصروح العلمية والثقافية للمنظومة التعليمية، وطالت أصحاب الكفاءات العلمية والأكاديمية منهم؛ مما اضطرروا إلى البحث عن مجتمعات آمنة، واتجهوا نحو بيئة ثقافية تحفزهم على استثمار طاقاتهم في إطار قدراتهم

ومشاركتهن المجتمعية لمسايرة مجرى العمل والابتكار؛ لذلك وضعت تلك الاستراتيجية الوطنية لاستقطاب أصحاب الكفاءات التي تعرضت لصور شتى من أنواع الترويع والتهديد؛ وإن فلسفتها بنيت على رؤية وطنية تعمل على تحقيق العودة الآمنة لأصحاب الكفاءات العلمية العراقية.

ب- الرسالة الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

شكلت عودة الكفاءات العراقية إلى الوطن واستناداً إلى بيانات البحث خلال المدة الممتدة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٨ بارقة أمل لدى آلاف العوائل العراقية التي قضت الكثير من سنوات عمرها خارج الوطن، وقد شاركت الحكومة العراقية من خلال القرارات والتسهيلات المتعددة في تشجيع عودة الكفاءات وإنهاء حالة الغربة؛ ونتج من ذلك عودة (٣٩٣٣) من الكفاءات المهاجرة خلال المدة المذكورة.

وهو رقم متواضع قياساً لأعداد الكفاءات العراقية في الخارج، ومع وجود تواصل بين وزارة الهجرة والوزارات الأخرى المعنية والكفاءات المهاجرة ومن خلال الأساليب المتعددة بيد أن هناك إجحاماً كبيراً عن العودة لدى معظم الكفاءات؛ وهذا ما يتطلب بحث العوامل والأسباب التي تحول دون ذلك ودراستها، التي في مقدمتها التواصل مع الكفاءات في الخارج ومع الكفاءات العائدة للوطن والاطلاع على أوضاعها، ومشكلاتها، ومدى نجاح عملية الاندماج والتفاعل مع المجتمع حتى تكون عاملاً مشجعاً لعودة الكثير من المترددة منها؛ وهذا ما استدعى محاولة وضع استراتيجية وطنية لمعالجة هجرة الكفاءات واستقطابها، وإنهاء حالة التردد في اتخاذ قرار العودة إلى الوطن.

قصة الكفاءات العراقية بآلامها ومشكلاتها وآمالها وطموحاتها ليست جديدة على مسامع أبناء العراق بل هي قصة مكتملة لما مرّ به العراقيون من امتحانات عسيرة، فإذا سلمنا بهذه الحقيقة القائمة فليس أمام الدولة العراقية إلا طريق واحد وهو التصميم القاطع على مواجهة تلك المشكلات وحلها

ووضع المسارات في طريقها الصحيح.

ويؤمل أن تكون الاستراتيجية المقترحة لمعالجة ظاهرة هجرة الكفاءات واستقطابها خطوة ضرورية على طريق الوصول إلى حلول واقعية وموضوعية لمشكلات هذه الفئة المهمة، التي لها خصوصيتها وأهميتها في المساعدة بإعادة بناء الوطن والدولة على الأسس الصحيحة، كونها إحدى ثروات الوطن المعنوية والمادية التي يفتخر ويعتز بها.

ج- الأهداف الوطنية لاستقطاب الكفاءات:

من المهم ضمن هذا الإطار تحديد أهداف وضع الاستراتيجية الخاصة بالتعامل واستقطاب هذه العقول. وبعد تحديد الأهداف خطوة متقدمة لبلوغ استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة استنزاف العقول والكفاءات المبدعة العراقية. ونظراً لما تشكله ظاهرة هجرة العقول العراقية من خصوصية ومجال مائزين فإن مشروع استراتيجية التعامل مع هذه العقول يرمي إلى تحقيق أهداف ومقاصد مختلفة يمكن إيجازها بالآتي:

١. التقييم السليم والواقعي لكفاءة العقول العراقية ضمن المعايير العلمية والاعتراف بأهميتها وثروة قومية ووطنية لا يمكن التفريط بها، ويمكن التعامل معها حتى لو قررت البقاء في الدول الأخرى.

٢. الحد من النزيف المستمر للعقول العراقية ووقفه بواسطة التخطيط العلمي الصحيح والناجع، واستثمارها في المشاريع القومية والمحلية.

٣. مشاركة العقول المهاجرة في عملية صنع القرارات المختلفة حسب اختصاصاتها، والاستفادة من طاقاتها ولاسيما في مجال التعليم الجامعي، والبحث العلمي، والمشاريع التقنية والاقتصادية والصحية، وغيرها.

٤. تأسيس بنك معلومات لحصر المعلومات الخاصة بالعقول العراقية المهاجرة للاتصال بها والتعامل معها.
٥. تشجيع العقول العراقية المهاجرة على العودة للوطن، والمشاركة في برامج التنمية والإعمار بعد تفعيل الاستراتيجية الوطنية المقترحة وترجمتها واقعياً.
٦. تعزيز أواصر الثقة بين المؤسسات المتخصصة في داخل العراق والعقول المفكرة من طريق تبادل الأفكار والآراء بشأن المشاريع المختلفة.
٧. مشاركة الطاقات العراقية المهاجرة في برامج تعزيز الحوار الحضاري والتبادل الثقافي بين العراق ودول العالم.
٨. جرد عدد المؤسسات والمنظمات العلمية والتقنية والمهنية العراقية في دول المهجر، وتقييم نشاطاتها، والاستفادة من علاقاتها لخدمة الوطن.

ثانياً: التنفيذ ومتطلبات البيئة الاستراتيجية:

أ. الجهة المنفذة:

إن الاستراتيجية الوطنية لمعالجة هجرة الكفاءات واستقطابها مقدمة إلى الدولة العراقية بإمكانياتها وقدرتها على التنفيذ؛ لذا كان من الضروري أن تعمل تلك الاستراتيجية تحت مظلة حكومية فعالة وفي مقدمتها ما يأتي:

- وزارة الهجرة والمهجرين كونها الجهة المعنية الأولى على وفق ما جاء في قانون الوزارة رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٩) الذي عدَّ الكفاءات العراقية العائدة منها أو التي ما تزال مهاجرة من إحدى فئات عناية الوزارة، وعلى وفق القرار رقم (٤٤١) لسنة (٢٠٠٨)، وكذلك الأمر الديواني رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٠).

ب- الجهات الساندة:

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء والدوائر المعنية فيها.
- وزارات: التعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والبيئة، والمالية، والداخلية، والتربية، والخارجية، والإعمار والإسكان، والعمل والشؤون الاجتماعية.

المبحث الثاني

محاور استقطاب الكفاءات العراقية (الداخلية والخارجية).

المحاور الأساسية لاستقطاب الكفاءات العراقية المهاجرة:

أولاً: تحفيز عودة الكفاءات من الخارج ويتضمن:

أ- البعد الأمني:

- استحداث تشكيل إداري بمستوى شعبة أو قسم في جهاز المخابرات الوطني أو استشارية الأمن الوطني يعنى بأمن الكفاءات.
- التعامل باحترافية عالية مع التهديدات الشخصية التي تتعرض لها الكفاءات.
- إنشاء مجتمعات سكنية في أماكن العمل أو بالقرب منها مخصصة للكفاءات ليسهل على القوى الأمنية حمايتها.

ب- البعد الاقتصادي:

- استثمار المحفزات والامتيازات التي نص عليها القرار رقم (٤٤١) لسنة (٢٠٠٨) ومصوبات الأمر الديواني (٣٩) لسنة (٢٠١٠).
- شمول الكفاءات بالقروض الميسرة لعمل مشاريع صغيرة.
- منح الحكومة قروضاً وتسهيلات مصرفية تسدد على فترات طويلة للراغبين من الكفاءات للقيام بالمشاريع العلمية أو الطبية والهندسية داخل العراق.
- التعاقد مع الكفاءات بصفة استشاريين في عملية صناعة القرارات المختلفة حسب الاختصاص

للاستفادة من خبراتها المتراكمة ولتعميق الانتماء للوطن.

ت- تحفيز الكفاءات للتقدم إلى العمل في مؤسسات الدولة ووزاراتها:

- تعزيز ثقة الكفاءات بالدولة العراقية من خلال إنهاء حالة الفساد الإداري والمالي.
- التوسع في الامتيازات المقدمة للكفاءات وعدم الوقوف في حدود دائرة القرار (٤٤١).
- رفع العائد المالي الذي تحصل عليه الكفاءات العراقية على الأقل لمنحها قدرماً مقبولاً من الاستقرار النفسي يمكنها من التفرغ لمجال البحث والدراسة.

ث- دور الإعلام الوطني:

- تغطية المؤتمرات الخاصة بشؤون الكفاءات التي تعد وسيلة ناجحة لمقاربة الآراء والوقوف على معوقات العودة.
- الترويج الإعلامي من خلال وسائل الإعلام الوطنية لتغطية برامج جذب الكفاءات وطرح حاجة العراق لأبنائه من الكفاءات بشفافية عالية.
- إقامة ندوات وبرامج حوارية ضيوفها من الكفاءات بمختلف الاختصاصات ومن أصحاب القرار في الدولة العراقية، كي يُشخص فيها أهمية عودة الكفاءات المغتربة إلى الوطن، فضلاً عن توضيح العائد المالي والاجتماعي الذي سوف يكسبه العراق من عودتهم.
- طبع كتيّب بطريقة مهنية وفنية عالية، يوضح الامتيازات وآليات العودة، ويوزع من قبل السفارات العراقية بعد تأكيد تعاون وزارة الخارجية.
- خلق حالة من الصدى الاجتماعي الشعبي الداعم لعودة الكفاءات من خلال الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة.

- تكليف مجالس المحافظات العراقية بتصميم جداريات معبرة عن فهم المجتمع لأهمية الكفاءات وأنهم الثروة الأعلى.
- أن تنظم وسائل الإعلام الوطنية حملة إعلامية علمية مدروسة ومتدرجة تمهد لعودة الكفاءات المهاجرة، وتهيئ الأجواء الطبيعية لقبولها ومشاركتها في التطور والبناء، وبيان الخسارة التي يتكبدها العراق جراء التفريط بها.

ثانياً: تأمين التواصل مع الكفاءات ويتضمن:

أ- تصميم قاعدة بيانات الكفاءات:

- تأسيس بنك معلومات لجمع البيانات الخاصة بالعقول العراقية لتأمين الاتصال بها والتعامل معها.
- تشكيل قاعدة بيانات لكل الكفاءات العلمية المقيمة خارج العراق وتصنيفها إلى مختلف الاختصاصات؛ لتسهيل عملية استقطابهم وعودتهم الطوعية حاضراً أو مستقبلاً كلاً حسب اختصاصه.
- تحديد أولويات البلد وتصنيفها تصنيفاً علمياً مدروساً بدقة والتركيز عليه إعلامياً وباستخدام أكثر وسائل التواصل المتطورة، وإيصالها إلى الكفاءات العراقية في مختلف أنحاء العالم.
- معرفة عدد هذه الكفاءات وإجراء مسح شامل لكل البلدان بدءاً من الدول الإقليمية، ومن ثم التوجه تدريجياً نحو البلدان الأخرى؛ وبالتالي يتم معرفة العدد الحقيقي لهذه الكفاءات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته كافة في مختلف البلدان.
- التواصل مع المؤسسات والمنظمات العلمية والتقنية العراقية في دول المهجر، وتأمين الاتصال بها

- والاستفادة من علاقاتها لخدمة الوطن.
- الاستعانة بالمنظمات ومراكز الكفاءات والجاليات العراقية للتعرف على أعداد الكفاءات العراقية وأماكن تواجدهم.
- تصميم الاستثمارات الخاصة بجمع المعلومات التي تشمل استمارة التسجيل والتواصل، وجعلها متاحة إلكترونياً، والإعلان عنها بالموقع الإلكتروني لوزارة الهجرة والمهجرين.
- تنسيق لقاءات دورية بالكفاءات، والعمل على إعداد قوائم تفصيلية حول النخب العلمية.
- التواصل عبر البريد الإلكتروني المخصص للكفاءات في قسم الكفاءات بوزارة الهجرة والمهجرين، والرد على استفساراتهم.

ب- وضع تسهيلات إدارية وقانونية:

- تحسب مدة عمل الكفاءة العائدة في حقل تخصصها بمؤسسات مناسبة لتخصصه في بلد المهجر خدمةً فعلية عند عودتها للعراق، وتحسب للترفيه والتقاعد والترقية بشرط أن تدفع عنها التوقيفات التقاعدية.
- تسهيل حصولهم على الترتيبات العلمية والطبية أو التدريسية في مختلف الاختصاصات.
- حل إشكالية الأوراق الثبوتية ومشكلة الأسماء المستعارة التي اضطرت إليها بعض الكفاءات.
- تقديم حلول لمشكلة الدرجات الوظيفية.
- تخفيف ما لدى الكفاءات من قلق إزاء تأخر الإجراءات الإدارية عبر استحداث نافذة واحدة في مختلف الوزارات مرتبطة بمكتب الوزير.

- التعاقد مع الكفاءات الراغبين بالاستمرار في العمل بعد تجاوزهم سن ٦٣ عاماً وبأجور مجزية حلاً لمشكلة إعادة التعيين بعد تجاوز السن القانونية.
- أهمية لغة التعامل والتخاطب ونقل الخبرة، مع احترام اللغة الرسمية وهي العربية وتأکید الورقة المقدمة على ذلك، مع الأخذ بالحسبان أن كثيراً من ذوي الخبرات والمقيمين في الخارج أصبحت اللغة العربية لهم لغة ثانوية؛ لذلك نقترح تقليل القيود على ذوي الكفاءات والخبرات في كتابة بحوثهم ودراساتهم باللغة التي يتقنوها، وتقديم خلاصة باللغة العربية.
- تخفيف الإجراءات الجمركية والضريبية وإصدار قانون حكومي يعفي الكفاءة العراقية العائدة (الإعفاء لتعريف الجمارك) على الممتلكات الشخصية في حالة العودة النهائية لوطنها بشرط تقديم وثيقة تثبت أنها أنهت إقامتها الدائمة في دولة أجنبية.

ثالثاً: الاندماج بالمجتمع ويتضمن ما يأتي:

- أ- رفع المستوى المعاشي:
- تأسيس أقسام إدارية واقتصادية جديدة في الجامعات العراقية ولاسيما الإدارة والاقتصاد والمجال الصناعي والهندسي ينتدب للعمل فيها والإشراف عليها من قبل الكفاءات العائدة جنباً إلى جنب مع الكفاءات في البلد.
- تحسن الخدمات الأساسية على الأقل كي تغدو وازعاً حقيقياً لتلبية المطالب التي يسعى من أجلها كل العراقيين، وهي من أهم مطالب عودة الكفاءات العراقية إلى الوطن، لتلبية حاجاتهم، واتصالاتهم، وعملهم، وحياتهم الخاصة.

ب- توفير السكن المناسب:

- بناء مجمعات سكنية توزع على الكفاءات بالتقسيم.
- توزيع قطع أراضي.
- توفير قروض من المصرف العراقي.
- إنشاء صندوق إسكان خاص بالكفاءات مع مراعاة التسديد على مدد زمنية طويلة.
- إن كثيراً من الكفاءات الفتية لا تمتلك داراً للسكن في العراق؛ لذلك فمن أهم الحوافز هو التزام حكومي بتوفير سكن مناسب وآمن.

رابعاً: استثمار الكفاءات عن بُعد، ويتضمن الآتي:

- يقترح الباحث بأن تعطى للفئة من الكفاءات العراقية التي لا ترغب بالعودة للعراق وتفضل البقاء والعمل في بلد الإقامة عروضاً مالية مغرية مقابل الاستشارة وربطها بالدوائر الاستشارية ومديريات التخطيط المختلفة في الوزارات، وستكون هذه مقدمة مهمة لتكوين قاعدة بيانات خاصة بها جاهزة لدى الجهات التنفيذية في البلد.
- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى داخل البلد من خلال عقود الشراكة مع الشركات العالمية العملاقة والمتخصصة في مشاريع البنية التحتية، ومجالات الطاقة، والكهرباء، وغيرها، مع القطاع العام والخاص على حد سواء بتفعيل دور الكفاءات المغتربة.
- توظيف الملاك المغترب من الكفاءات والمهارات في عقود الشراكة مقابل نسبة مالية معروفة كأتعاب لخدماتهم، لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا، ولتقليل من الآثار المترتبة من صعوبات اللغة، واختلاف التقاليد، والصفقات الوهمية للمسؤولين والمتنفذين الفاسدين التي أهدرت المال العام.

- تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال توأمة الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية في جميع أنحاء العالم.
- إقامة دورات تدريبية وتعليمية قصيرة ومكثفة داخل العراق بمختلف الاختصاصات بالاعتماد على الكفاءات الأكاديمية في الخارج والمسجلة بقاعدة البيانات؛ وبهذا نكون قد استطعنا مد جسور التواصل بين أبناء الداخل والخارج والاحتكاك بواقع العراق.
- تأسيس شركات تقنية متطورة يمكن للحكومة العراقية من طريقها تشجيع العقول المهاجرة بواسطة وضع تسهيلات مادية ومعنوية وتُدخل فيها تقنية متطورة داخل العراق؛ ومن شأن هذه الشركات المساعدة في دعم البنية التحتية لاقتصاديات البلد وبدء مشاريع جديدة للتنمية من دون الحاجة لاستشارة الشركات التقنية الأجنبية، ومن طريق هذه التوجه تزود الحكومة من يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات العلمية بمنح مادية وتسهيلات مصرفية وقروض يمكن تسديدها على المدى البعيد وبلا فوائد، وتعفى مثل هذه المشاريع من الرسوم والضرائب إلى أن يتم استقرارها ونجاحها في المجال التسويقي.
- إبرام عقود استشارية قصيرة وبعيدة المدى في المشاريع العملية الأخرى التي يمكن تقوم بها الوزارات المعنية بالاستفادة من بنك المعلومات للاتصال بالعقول التي لا ترغب في العودة وتشجيعها على استثمار طاقاتها عن بُعد. و يمكن توظيف هذه العقول إما بصفات استشارية وإما بربطها بعقود قصيرة الأمد للقيام بمشاريع تقنية متطورة داخل العراق، منها: مشروع تنظيف بيئة العراق من الملوثات الكيماوية والنووية التي لحقت بها جراء الحروب المختلفة، وإدخال التقنية الحديثة على الطرق الزراعية، وتحلية المياه، والاعتماد على التصنيع المحلي، وتطوير صناعات البتروكيماويات والطاقة. وضمن هذا السياق أيضاً يمكن دعوة العقول المهاجرة لإلقاء المحاضرات والإشراف على ورشات التدريب في الجامعات والمؤسسات.

المصادر

١. إبراهيم، ذكرى عبد المنعم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي، مجلة الآداب، العدد ١٥٦، ٢٠١٣.
٢. أكرم، إلياس (١٩٩٨)، هجرة العقول العربية للغرب، دار الجليل للطباعة.
٣. جريدة الوقائع العراقية ١١/١/٢٠١٠.
٤. جهاز المخابرات الوطني العراقي، تقرير، كانون الثاني، ٢٠٠٦.
٥. الحسن، إحسان محمد (١٩٨١)، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد.
٦. حسين، عمر إسماعيل، هجرة الكفاءات وأثرها على الاقتصاد الوطني، ٢٠١٢.
٧. ربيع، محمد (١٩٧٢)، هجرة الكفايات العلمية، مطبوعات جامعة الكويت.
٨. مركز الخليج للدراسات، نحو استراتيجية متكاملة لمواجهة الاستنزاف المخطط للعقول، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٧، ٢٠٠١.